قضية الاسترسال في العلم الإلهي عند إمام الحرمين الجويني عرض ونقد

د/ حازم حسن عبد البصير
المدرس بقسم العقيدة والفلسفة
بكلية أصول الدين بالقاهرة
جامعة الأزهر

ملخص البحث

- قضية الاسترسال في العلم الإلهي عند إمام الحرمين الجويني.. عرض ونقد.

- حازم حسن عبد البصير
- قسم العقيدة والفلسفة، بكلية أصول الدين بالقاهرة، جامعة الأزهر، مصر.
- البريد الإلكتروني hh312400@gmail.com

هذا البحث يرد على بعض الطعون الموجهة من الإمام الذهبي إلى عقائد أحد أعلام أهل السنة الأشاعرة، وهو إمام الحرمين الجويني، وذلك من خلال ترجمته له في كتابه الكبير سير أعلام النبلاء، وتحديدا من خلال مسألة الاسترسال في العلم الإلهي التي تطرق إليها إمام الحرمين الجويني في كتابه البرهان في أصول الفقه، والتي وهم فيها المازري وغيره من شراح البرهان فزعموا أن إمام الحرمين الجويني يقول بنفي علم الله تعالى بالجزئيات، وتابعهم الذهبي على هذا الوهم.

فجاء هذا البحث لتجلية هذه المسألة عرضا ونقدا، لبيان حقيقة موقف إمام الحرمين الجويني من هذه المسألة، وهل يلزم منها فعلا قوله بنفي علم الله تعالى بالجزئيات تفصيلا، أم لا؟ وبيان حقيقة كلام الإمام الجويني، وهل يسلم من النقد، أم لا، مستعينا في ذلك بما ذكره الإمام الجويني نفسه في البرهان، وبما ذكره المازري وغيره في شرح البرهان، وبما ذكره التاج السبكي رحمه الله في كتابه الطبقات الكبرى للشافعية حول هذه المسألة وغيرها.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد و وثلاثة فصول وخاتمة، المقدمة فيها أهمية البحث ومنهجه، وخطة الدراسة، والتمهيد فيه شرح مفردات العنوان، والفصل الأول فيه بعض من ثناء الذهبي على الجويني وقدحه فيه فيما يتعلق بالحديث، وعلم الكلام، والرد عليه، والفصل الثاني فيه عرض مسألة الاسترسال عند الجويني من خلال كلامه في البرهان، وكلام شراح البرهان. كالمازري والأبياري، بالإضافة إلى كلام الذهبي عن تلك القضية، والفصل الثالث فيه نقد أقوال الجويني في الاسترسال، وتلخيص جواب السبكي عن

الاعتراضات الموجهة إليه من شراح البرهان، ثم تحليل عبارات الجويني عن هذه القضية ببيان مقصوده منها، ثم الاستدلال على تناهي الأجناس، وصياغة الدليل صياغة منطقية.

وأخيرا الخاتمة، وتحدثت فيها عن أهم النتائج والتوصيات.
منهج البحث: المنهج التكاملي (الاستقرائي - التحليلي – النقدي – المقارن)
الكلمات المفتاحية: (الاسترسال - العلم الإلهي - إمام الحرمين الجويني)

contains some of al-Dhahabi's praise of al-Juwayni and his criticism of him in relation to hadith, theology, and the response to him, and the second chapter presents the issue of al-Juwayni's rambling through his words in al-Burhan, and the words of the commentators of al-Burhan. Like Al-Mazari and Al-Abyari, in addition to Al-Dhahabi's words about that issue, and the third chapter contains a critique of Al-Juwayni's statements about the digression, and a summary of Al-Subki's answer to the objections directed at him by the commentators of Al-Burhan, then an analysis of Al-Juwayni's expressions about this issue by clarifying his intention from it, then the evidence of the finiteness of the genera, and the formulation of the evidence in a logical formulation.

Finally, the conclusion, in which I talked about the most important results and recommendations.

Research Methodology: The Integrative Method (Inductive - Analytical - Critical – Comparative)
Keywords: (Digression - Divine Knowledge - Imam Al-Haramayn Al-Juwayni)

Abstract of the research

The issue of the continuity in the divine knowledge of Imam - al-Haramayn al-Juwayni.. Presentation and criticism.

Hazem Hassan Abdel Basir -

Department of Creed and Philosophy, Faculty of - Fundamentals of Religion in Cairo, Al-Azhar University, Egypt.

Email hh312400@gmail.com

This research responds to some of the attacks directed by Imam al-Dhahabi to the beliefs of one of the Ash'ari Sunni scholars, Imam al-Haramayn al-Juwayni, through his biography of him in his great book, Siyar A'lam al-Nubala, and specifically through the issue of the continuity in the divine knowledge that Imam al-Haramayn al-Juwayni addressed in his book Al-Burhan in the Fundamentals of Jurisprudence, in which al-Mazari and other commentators of al-Burhan were mistaken and claimed that Imam al-Haramayn al-Juwayni denied the knowledge of God Almighty of the particulars, and al-Dhahabi followed them in this mistake.

This research came to clarify this issue in presentation and criticism, to show the truth of the position of Imam al-Haramayn al-Juwayni on this issue, and whether it actually necessitates his saying that Allah Almighty has no knowledge of particulars in detail, or not? And to show the truth of Imam al-Juwayni's words, and whether they are free from criticism, or not, using in that what Imam al-Juwayni himself mentioned in al-Burhan, and what al-Mazari and others mentioned in his explanation of al-Burhan, and what al-Taj al-Subki, may Allah have mercy on him, mentioned in his book al-Tabaqat al-Kubra of the Shafi'is about this issue and others. This research came in an introduction, a preface, three chapters, and a conclusion. The introduction contains the importance of the research, its methodology, and the study plan, and the preface contains an explanation of the terms of the title, and the first chapter

مقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

فقد وقع نظري على بعض الطعون الموجهة من الإمام الذهبي إلى عقائد أحد أعلام أهل السنة الأشاعرة، وهو إمام الحرمين الجويني، وذلك من خلال ترجمته له في كتابه الكبير سير أعلام النبلاء، وتحديدا من خلال مسألة الاسترسال في العلم الإلهي التي تطرق إليها إمام الحرمين الجويني في كتابه البرهان في أصول الفقه، والتي وهم فيها المازري أحد شراح البرهان فزعم أن إمام الحرمين الجويني يقول بنفي علم الله تعالى بالجزئيات، وتابعه الذهبي على هذا الوهم.

وتأتي **أهمية هذا البحث** في أنه محاولة لتنقية صورة واحد من أهم أعلام أهل السنة والجماعة، وهو إمام الحرمين الجويني، حتى لا يظن به أحد ظن السوء في عقيدته، أو يتصور ولو احتمالا خروجه من دائرة أهل السنة والجماعة.

وسبب اختياره هو الكشف عن حقيقة هذه المطاعن التي وجهت إلى إمام الحرمين الجويني من بعض علماء الإسلام، و هل تسلم لأصحابها أم لا، وإذا سلمت هل يلزم عنها ما ألزموها بها بناء عليها أم لا يلزم، وهكذا.

فجاء هذا البحث لتجلية هذه المسألة عرضا ونقدا، وبيان حقيقة موقف إمام الحرمين الجويني من هذه المسألة، وهل يلزم منها فعلا قوله بنفي علم الله تعالى بالجزئيات تفصيلا، أم لا؟ وبيان حقيقة كلام الإمام الجويني، وهل يسلم من النقد، أم لا.

ومنهجي في البحث هو المنهج التكاملي (الاستقرائي - التحليلي – النقدي – المقارن) **المنهج الاستقرائي** في عرض أقوال الإمام الجويني نفسه، وأقوال المعترضين عليه، ثم **المنهج التحليلي** في تحليل كل هذه الأقوال، وكذلك **المنهج النقدي** لكلام الجويني وكلام مخالفيه لبيان ما يقترب فيها من الصواب وما يبتعد، ثم **المنهج المقارن** للمقارنة بين أقوال الجويني في البرهان، وأقوال

شراح البرهان، مستعينا في ذلك بما ذكره الإمام الجويني نفسه في البرهان، وبما ذكره المازري وغيره في شرح البرهان، وبما ذكره التاج السبكي رحمه الله في كتابه الطبقات الكبرى للشافعية حول هذه المسألة وغيرها.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد و ثلاثة فصول وخاتمة، ثم قائمة بأهم المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

تمهيد
شرح مفردات عنوان البحث
(الاسترسال – العلم الإلهي – إمام الحرمين الجويني)

أولا: معنى الاسترسال:

الاسترسال في اللغة مشتق من مادة (ر س ل) : ومنه يقال شَعَرٌ رَسْلٌ أَيْ سَبْطٌ مُسْتَرْسِلٌ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ طَوِيلٌ مُسْتَرْسِلٌ ...، وَبَعِيرٌ رَسْلٌ لَيِّنُ السَّيْرِ، وَنَاقَةٌ رِسْلَةٌ[1].

والاِسْتِرسالُ مصدر استرسل، والاِسْتِرسالُ في الحَديثِ: الاِتِّساعُ وَالاِسْتِمرارُ فِيهِ، والاسترسال: الاستئناس ، والاتساع ، والانبساط، والاسترسال الانجرار من الشيء إلى غيره، واسترسل الحديثُ: سَلِس وتتابع وانبسط. استرسَل الشَّخصُ في حديثه: أطنب فيه واتَّسع وانبسط واستمرّ، والاسْتِرْسَالُ إلى الشَّيْءِ كالاستئناس و الطمأنينة إليه[2]

فالاسترسال معناه يدور بين الانطلاق في سهولة ويسر، والانتقال من شيء إلى غيره، والتتابع في سلاسة وانبساط

ومعنى الاسترسال في هذا البحث هو تعلق علم الله بالجزئيات إجمالاً من غير تعرض للتفصيل، يعني شمول العلم لجزئيات غير متناهية واسترساله عليها دفعة واحدة من غير تفصيل لآحادها، وإنما قلنا من غير تفصيل لآحادها، لأن التفصيل يقتضي الوقوف على آخرها، والفرض أن ليس لها آخر.

---

١ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١/ ٢٢٦) المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) الناشر: المكتبة العلمية - بيروت

٢ - راجع (المحيط في اللغة ، ج٨ ، ص٣٠٣) المؤلف: كافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد (٣٢٦ - ٣٨٥ هـ) المحقق: محمد حسن آل ياسين، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م. و(العين ، ج٧ ، ص٢٤١) المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال

وهذا هو ما أراده الجويني في هذه القضية من أن استرسال العلم على أشياء يعنى إطلاقه عليها جملة بلا تفصيل لآحادها، ولا وصول إلى نهايتها.

ثانيا: المقصود بالعلم الإلهي:

العلم الإلهي هو صفة من صفات المعاني القائمة بذات الله تعالى، وهي زائدة على ذاته تعالى، خلافا للمعتزلة القائلين بأنه تعالى عالم بذاته مريد بذاته قادر بذاته وهكذا.

وقد جاء في كتاب المواقف للإيجي

الموقف الخامس في الإلهيات، وفيه سبعة مراصد... المرصد الرابع في الصفات الوجودية وفيه مقاصد... المقصد الثالث في علمه تعالى، وفيه بحثان:

البحث الأول: في إثباته، وهو متفق عليه بيننا وبين الحكماء، وإنما نفاه شرذمة لا يعبأ بهم...

البحث الثاني: أن علمه تعالى يعم المفهومات كلها، الممكنة والواجبة والممتنعة...[1]

وقد ذكر شيخنا الدردير رحمه الله صفات المعاني في خريدته البهية مبتدئا منها بصفة العلم، فقال:

ثم المعاني سبعة للرائي ... أي علمه المحيط بالأشياء.

ثم ذكر تعريف العلم في شرحه على الخريدة فقال: وهو صفة أزلية تنكشف بها الموجودات والمعدومات على ما هي عليه انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه[2].

وعلاقة العلم الإلهي بهذا البحث هو من حيث عموم تعلقه بجميع الموجودات والمعدومات، أو بتعبير آخر عموم تعلقه بجميع الواجبات والجائزات

١ - المواقف في علم الكلام للإيجي صفحات (٢٦٦، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٧) ط: عالم الكتب. بيروت. مكتبة المتنبي القاهرة. مكتبة سعد الدين دمشق.
٢ - الخريدة البهية وشرحها للدردير بتحقيق الأستاذ الدكتور جمال فاروق ط: دار كشيدة. ص ٩٧، ٩٨.

والمستحيلات، وهذا ما ذكره الدردير بقوله أيضا:

فالعلم جزما والكلام السامي ... تعلقا بسائر الأقسام[1].

ومن جملة المتعلقات المعلومات غير المتناهية، ولا خلاف في عموم تعلق العلم بها، بحيث لا يترك منها شيئا، وإنما الخلاف في طبيعة هذا التعلق هل هو إجمالي أم تفصيلي، والذي اختاره الجويني في هذا البحث هو التعلق الإجمالي بما لا يتناهي، والتفصيلي بما يتناهي، ولذلك نراه في القضية محل البحث وهي الأجناس المختلفة كأجناس الألوان يجزم بأنها متناهية، ويستدل على ذلك بأن الله يعلمها تفصيلا.

ثالثا: الإمام الجويني حياته وترجمته.

أما عن حياته: فقد عاش رضي الله عنه تسعاً وخمسين سنة ، وكان ذلك في القرن الخامس الهجري، حيث امتدت حياته رحمه الله ما بين (٤١٩ - ٤٧٨ هـ).

وقد كانت حياته في المشرق الإسلامي، وفي ظل الدولة السلجوقية، وكانت منطقة خراسان وريثة الحضارة والفلسفات والعلوم القديمة - من أخصب المناطق إنجابا للعلماء والأئمة، وكانت نيسابور التي نشأ بها إمام الحرمين من أزهى مدن خراسان، وقد أقام الجويني بها إلى أن خرج منها بعد فتنة الكندري عام خمس وأربعون وأربعمائة للهجرة.

ثم عاد إمام الحرمين إلى بلده نيسابور، عام ست وخمسون وأربعمائة للهجرة، بعد قتل الكندري، واستناد الوزارة إلى نظام الملك، الذي أكرم منزلته وبني له المدرسة النظامية في نيسابور، في أوائل ولاية السلطان آلب أرسلان السلجوقي، والوزير يومئذ نظام الملك، فبنى له المدرسة النظامية التي تولى الخطابة بها، وكان يجلس للوعظ والمناظرة[2].

١ - المرجع نفسه ص ١٠٧

٢ - راجع وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٣/ ١٦٨) المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ) المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت

وأما عن ترجمته: فهو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجُوَيْني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين: أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعيّ. (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م)

ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين. وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، جامعا طرق المذاهب.

ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك " المدرسة النظامية " فيها. وكان يحضر دروسه أكابر العلماء.

له مصنفات كثيرة، منها " غياث الأمم والتياث الظلم "[١] و " العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية " و " البرهان " في أصول الفقه، و " نهاية المطلب في دراية المذهب " في فقه الشافعية، اثنا عشر مجلدا، و " الشامل " في أصول الدين، على مذهب الأشاعرة، و " الإرشاد " في أصول الدين، و " الورقات " في أصول الفقه.

قال الباخرزي في الدمية يصفه: الفقه فقه الشافعيّ، والأدب أدب الأصمعي، وفي الوعظ الحسن البصري[٢]

وعن إمام الحرمين ما تكلمت في علم الكلام كلمة حتى حفظت من كلام القاضي أبي بكر وحده اثنى عشر ألف ورقة[٣]

وأما عن شيوخه: فقد تتلمذ أول ما تتلمذ على يد أبيه، الإمام أبي محمد الجويني، وفي الحديث، سمع من أبي بكر أحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني التميمي، وفي القراءات كان يذهب إلى مسجد أبي عبد الله الخبازي

١ - طبع بتحقيق عبد العظيم الديب، كلية الشريعة، جامعة قطر، ط١، ١٤٠٠ هـ
٢ - الأعلام للزركلي (٤/ ١٦٠)، ووفيات الأعيان ١: ٢٨٧ وسير أعلام النبلاء. (١٨٨/١٥)، تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤ ص ٢٧٨
٣ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٨٥)

يقرأ عليه القراءات، وفي النحو درس كتاب إكسير الذهب في صناعة الأدب، على مؤلفه الشيخ أبي الحسن علي بن فَضَّال المجاشعي[١].

ومع تلقيه عن هؤلاء الأعلام، فقد كان يطالع لنفسه ويعلق على ما يقرأ، فقد جاء في (تبيين كذب المفتري) عنه أنَّه قال عن دراسته لعلم أصول الفقه، على أستاذه أبي القاسم الإسكافي الإسفراييني: "كنت قد علَّقت عليه في الأصول أجزاء معدودة، وطالعت في نفسي مائة مجلَّدة"[٢].

وأما عن تلاميذه فهم كثر نذكر منهم: حجة الإسلام الغزالي والكيا الهراسي، والخَوافي، والباخرزي، وعبد الغافر الفارسي الذي قالوا عنه: "أورثته صحبة إمام الحرمين فنًّا من الفصاحة، وأكسبته إيَّاه سهرًا حُمد صباحُه".

ومنهم: الإمام أبو نصر عبد الرحيم بن الإمام عبد الكريم القشيري، وهاشم بن علي بن إسحاق بن القاسم الأبيوردي، وغانم الموشيلي، وعبد الكريم بن محمد الدامغاني، وعبد الجبار بن محمد بن أبي صالح المؤذن، وأبو عبد الله الفُراوي، وغيرهم.[٣]
وقد جاور بمكة والمدنية أربع سنين فلقب بإمام الحرمين، ويلقب بضياء الدين، وتوفي بقرية يقال لها " بشتغال " من أعمال نيسابور.
ومما قيل عند وفاته

- قلوب العالمين على المقالي ... وأيام الورى شبه الليالي
- أيثمر غصن أهل الفضل يوما ... وقد مات الإمام أبو المعالي[٤]

١ - راجع مقدِّمة تحقيق كتاب نهاية المطلب في دراية المذهب للإمام الجويني، الذي خطَّه بيده محقِّق الكتاب وصانع فهارسه العلامة أ.د/ عبد العظيم الدِّيب ، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
٢ - تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ ص ٢٧٩
٣ - راجع مقدِّمة تحقيق كتاب نهاية المطلب في دراية المذهب للإمام الجويني، الذي خطَّه بيده محقِّق الكتاب وصانع فهارسه العلامة أ.د/ عبد العظيم الدِّيب ، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
٤ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٨٢).
وللمزيد عن التعريف بإمام الحرمين الجويني راجع مقدمة تحقيق كتاب التلخيص في أصول الفقه لإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ) المحقق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت ص ٢٣-٦٥،

الفصل الأول

بيان الأمور التي أثارها الإمام الذهبي في حديثه عن إمام الحرمين الجويني عرض ونقد

تمهيد:

ما أثار لديّ فكرة هذا البحث هو ما ذكره الإمام الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء عن إمام الحرمين الجويني حين تعرض لترجمته، فقد ذكر بعضا من ثناء العلماء عليه، ولكن كلامه لم يخل من القدح فيه، أو إقرار كلام القادحين فيه، عقيدة وحديثا، كما ذكر بعضا من نصوص إما الحرمين قد يفهم منها رجوعه عن علم الكلام في آخر حياته، إلى غير ذلك مما ذكره، وسأعرض في هذا الفصل لبعض هذه الأمور مع الرد عليها، وذلك على النحو التالي:

١- ما ذكره الذهبي من الثناء عليه
٢- ما ذكره الإمام الذهبي من رجوع الإمام الجويني عن علم الكلام
٣- قدح الإمام الذهبي في علم الإمام الجويني بالحديث سندا ومتنا.
٤- قدح الإمام الذهبي في عقيدة الإمام الجويني

أولا: ما ذكره الذهبي من الثناء عليه

قال الذهبي في بداية ترجمة الإمام رضي الله عنه: "الإمام الكبير، شيخ الشافعية، إمام الحرمين، أبو المعالي عبد الملك ابن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجويني، ثم النيسابوري،

وكذلك مقدمة تحقيق كتاب غياث الأمم في التياث الظلم لإمام الحرمين الجويني تحقيق أ.د/ عبد العظيم الديب، ط: دار المنهاج، ص(٦٧- ٨٠)

ضياء الدين، الشافعي، صاحب التصانيف"[1].

ونقل عن أبي سعد السمعاني[2] قوله: "كان أبو المعالي، إمام الأئمة على الإطلاق، مجمعا على إمامته شرقا وغربا، لم تر العيون مثله"[3].

ونقل عن السمعاني كذلك قوله: "قرأت بخط أبي جعفر محمد بن أبي علي: سمعت أبا إسحاق الفيروزآبادي يقول: تمتعوا من هذا الإمام، فإنه نزهة هذا الزمان - يعني: أبا المعالي الجويني"[4]

ثانيا: ما ذكره الإمام الذهبي من رجوع الإمام الجويني عن علم الكلام:

ذكر الذهبي أن إمام الحرمين الجويني قد رجع عن علم الكلام إلى دين العجائز ونقل في ذلك عن السمعاني: "وقرأت[5] بخط أبي جعفر أيضا: سمعت أبا المعالي يقول: قرأت خمسين ألفا في خمسين ألفا، ثم خليت أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة، وركبت البحر الخضم، وغصت في الذي نهى عنه أهل الإسلام، كل ذلك في طلب الحق، وكنت أهرب في سالف الدهر

١ - راجع: سير أعلام النبلاء، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م [١٨/ ٤٦٨].

٢ - السَّمْعاني (٥٠٦ - ٥٦٢ هـ = ١١١٣ - ١١٦٧ م) عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد: مؤرخ رحالة من حفاظ الحديث. مولده ووفاته بمرو. رحل إلى أقاصي البلاد، ولقي العلماء والمحدثين، وأخذ عنهم، وأخذوا عنه. نسبته إلى سمعان (بطن من تميم) . من كتبه، " الأنساب - ط " و " تاريخ مرو " يزيد على عشرين جزءا، و " تذييل تاريخ بغداد، لخطيب " له مختصر مخطوط، و " تاريخ الوفاة، لمتأخرين من الرواة " و " الأمالي " لعله " أدب الإملاء والاستملاء - ط " في ليدن؟ و " التحبير في المعجم الكبير - خ " ينقص أوراقا قليلة من أوله ومن آخره اقتنيت تصويره. و" فرط الغرام إلى ساكني الشام " ثمانية أجزاء، و " تبيين معادن المعاني - خ " في لطائف القرآن الكريم . الأعلام للزركلي (٤/ ٥٥).

٣ - سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٨/ ٤٦٩)، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

٤ - المرجع نفسه (١٨/ ٤٧٠)

٥ - أي السمعاني

من التقليد، والآن فقد رجعت إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، فإن لم يدركني الحق بلطيف بره، فأموت على دين العجائز، ويختم عاقبة أمري عند الرحيل على كلمة الإخلاص: لا إله إلا الله، فالويل لابن الجويني[1].

وينقل كذلك عن الفقيه غانم الموشيلي قوله: سمعت الإمام أبا المعالي يقول: لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام[2].

وينقل عن أبي المعالي نفسه قوله في العقيدة النظامية: "اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق فحواها، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في القرآن، وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف، عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأيا، وندين الله به عقدا اتباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع، والدليل السمعي القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة، وقد درج صحب الرسول - صلى الله عليه وسلم - على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها وهم صفوة الإسلام المستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا أومحتوما؛ لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، فإذا تصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل؛ كان ذلك قاطعا بأنه الوجه المتبع، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها

١ - راجع المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م [٢٤٥/١٦]،
و طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ [١٨٥/٥]
٢ - سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٨/ ٤٧٣)

إلى الرب، فليجر آية الاستواء، والمجيء، وقوله: {لما خلقت بيدي} [ص:٧٥]، {ويبقى وجه ربك} [الرحمن:٢٧] ، و {تجري بأعيننا} [القمر:١٤]، وما صح من أخبار الرسول كخبر النزول وغيره على ما ذكرناه"[١].

وينقل كذلك عن الحافظ محمد بن طاهر قوله: سمعت أبا الحسن القيرواني الأديب - وكان يختلف إلى درس الأستاذ أبي المعالي في الكلام - فقال: سمعت أبا المعالي اليوم يقول: "يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به"[٢].

وينقل كذلك ما حكاه الفقيه أبو عبد الله الحسن بن العباس الرستمي قال: حكى لنا أبو الفتح الطبري الفقيه قال: دخلت على أبي المعالي في مرضه، فقال: اشهدوا علي أني قد رجعت عن كل مقالة تخالف السنة، وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور[٣].

وذكر التاج السبكي أن أبا عبد الله الحسن بن العباس الرستمي قال: حكى لنا أبو الفتح الطبري الفقيه قال دخلنا على أبي المعالي في مرضه فقال: اشهدوا علي أني رجعت عن كل مقالة يخالف فيها السلف، وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور. انتهى.

ثم رد عليها فقال: وهذه الحكاية ليس فيها شيء مستنكر إلا ما يوهم أنه كان على خلاف السلف.

ثم ذكر أن للأشاعرة قولين مشهورين في إثبات الصفات، هل تمر على ظاهرها مع اعتقاد التنزيه، أو تؤول؟.

١ - العقيدة النظامية للإمام الجويني، ت: محمد زاهد الكوثري. ط: المكتبة الأزهرية للتراث، ص ٣٢-٣٣

٢ - سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٨/ ٧٥)

٣ - سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٨/ ٧٥)، والمراد بقوله على عقائد عجائز نيسابور أي على يقينهم الذي لا تشوبه شائبة، ولا تعارض بين ذلك وبين اشتغاله بعلم الكلام، فيقينه الذي رجاه على مثل عقائد نيسابور إنما هو في حق نفسه، وعلمه بالكلام والجدل إنما هو لخصوم الإسلام وأعداء الدين.

والقول بالإمرار مع اعتقاد التنزيه هو المعزو إلى السلف، وهو اختيار الإمام في الرسالة النظامية، وفي مواضع من كلامه.

فرجوعه معناه الرجوع عن التأويل إلى التفويض، ولا إنكار في هذا، ولا في مقابله، فإنها مسألة اجتهادية، أعني مسألة التأويل أو التفويض مع اعتقاد التنزيه.

إنما المصيبة الكبرى والداهية الدهياء الإمرار على الظاهر، والاعتقاد أنه المراد، وأنه لا يستحيل على الباري، فذلك قول المجسمة عباد الوثن الذين في قلوبهم زيغ يحملهم الزيغ على اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة، عليهم لعائن الله تترى واحدة بعد أخرى، ما أجرأهم على الكذب! وأقل فهمهم للحقائق![1]

قلت: فالخلاصة أن القسمة هنا ثلاثية لا ثنائية؛ فهناك التفويض وهناك التأويل، وهناك الإجراء على الظاهر المتبادر من اللفظ، والأولان أي التفويض والتأويل هما مذهبا أهل السنة، بخلاف الثالث فهو مذهب المشبهة والمجسمة[2].

والتردد بين الأولين لا شيء فيه؛ لأنه لا يلزم منه الخروج عن دائرة أهل السنة، ولا يلزم من ترك التأويل القول بالظاهر كما يتوهمون، وإنما يلزم ذلك لو كانت القسمة ثنائية، وهي ثلاثية لا ثنائية.

ورأي الباحث هنا أن إمام الحرمين الجويني إنما رجع عن التأويل إلى التفويض، لأن التأويل وإن كان أحكم، فلا يخلو من الظن، ولا يعلم مراد الله على القطع إلا الله، والتفويض أسلم في هذا لأنه يكتفي فيه بنفي المعنى الظاهر

١ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٩١- ١٩٢)

٢ - المتشابه هو اللفظ الذي يوهم ظاهره معنى لا يليق بذاته الله تعالى من الجسمية ولوازمها، وأهل السنة فيه على قولين: قول للسلف وهو التفويض أو التأويل الإجمالي، وقول للخلف وهو التأويل التفصيلي، و السلف هم من كانوا قبل الخمسمائة، وقيل القرون الثلاثة: الصحابة، والتابعون، وأتباع التابعين. والخلف هم من كانوا بعد الخمسمائة، وقيل من كانوا بعد القرون الثلاثة. والتفويض أو التأويل الإجمالي هو صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم تعيين المعنى المراد ، والتأويل عند الإطلاق يراد به التأويل التفصيلي، وهو صرف اللفظ عن ظاهره مع تعيين المعنى المراد. راجع حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد للإمام اللقاني ت: أ.د/ علي جمعة، ط: دار السلام. ص ١٥٦

المتبادر إلى الأذهان، مع عدم القطع بتحديد المعنى المراد لله تعالى، فالله أعلم بمراده،

وهكذا فهذا الرجوع ليس خروجا عن مذهب أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية، وإنما هو رجوع من التأويل إلى التفويض، وكلاهما رأيان معتمدان عند أهل السنة والجماعة.

وأما قوله "وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور" فمعناه: أي على يقينهم الذي لا تشوبه شائبة، ولا تعارض بين ذلك وبين اشتغاله بعلم الكلام، فيقينه الذي رجاه على مثل عقائد نيسابور إنما هو في حق نفسه، وعلمه بالكلام والجدل إنما هو لخصوم الإسلام وأعداء الدين.

ثالثا: قدح الإمام الذهبي في علم الإمام الجويني بالحديث سندا ومتنا

في قدح الذهبي في علم الإمام بالحديث خاصة نراه يقول: قلت[1]: كان هذا الإمام مع فرط ذكائه وإمامته في الفروع وأصول المذهب وقوة مناظرته لا يدري الحديث كما يليق به لا متنا ولا إسنادا.

ذكر في كتاب (البرهان) حديث معاذ في القياس فقال: هو مدون في الصحاح، متفق على صحته.

قلت: بل مداره على الحارث بن عمرو، وفيه جهالة، عن رجال من أهل حمص، عن معاذ؛ فإسناده صالح[2].

وقد رد على ذلك السبكي في الطبقات فقال:

فأما قوله كان لا يدري الحديث: فإساءة على مثل هذا الإمام لا تنبغي، وقد تقدم في كلام عبد الغافر[3] اعتماده الأحاديث في مسائل الخلاف، وذكره الجرح

١ - أي الذهبي.
٢ - سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٨/ ٤٧١- ٤٧٢)
٣ - عبد الغافر الفارسي هو أَبُو الحَسَن الفارِسي (٤٥١ - ٥٢٩ هـ = ١٠٥٩ - ١١٣٥ م) واسمه: عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر ابن محمد الفارسيّ: من علماء العربية والتاريخ والحديث. فارسي الأصل، من أهل نيسابور. وهو سبط أبي القاسم القشيري

والتعديل فيها، وعبد الغافر أعرف بشيخه من الذهبي، ومن يكون بهذه المثابة كيف يقال عنه لا يدري الحديث! وهب أنه زل في حديث أو حديثين أو أكثر فلا يوجب ذلك أن يقول لا يدري الفن، وما هذا الحديث وحده ادعى الإمام صحته وليس بصحيح، بل قد ادعى ذلك في أحاديث غيره، ولم يوجب ذلك عندنا الغض منه ولا إنزاله عن مرتبته الصاعدة فوق آفاق السماء.

ثم الحديث رواه أبو داود والترمذي، وهما من دواوين الإسلام والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحاح عليهما، لا سيما سنن أبي داود فليس هذا كبير أمر[1].

رابعا: قدح الإمام الذهبي في عقيدة الإمام الجويني

وفي القدح في عقيدته رضي الله عنه ينقل الذهبي عن محمد بن طاهر قوله: حضر المحدث أبو جعفر الهمذاني في مجلس وعظ أبي المعالي، فقال: كان الله ولا عرش[2]، وهو الآن على ما كان عليه. فقال أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها، ما قال عارف قط: يا الله! إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب العلو ولا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا؟، أو قال: فهل عندك دواء لدفع هذه الضرورة التي نجدها؟ فقال: يا حبيبي! ما ثم إلا الحيرة. ولطم على رأسه، ونزل، وبقي وقت عجيب، وقال فيما بعد: حيرني الهمذاني.

فالسؤال الذي توجه إلى الإمام حاصله أن الضرورات العقليّة لا تعارض بالنظريات، وأنه ما قال عارف قط يا رباه إلا قبل أن يتحرك لسانه قام من باطنه قصد لا يلتفت يمنة ولا يسرة يقصد الفوقية، فما سبب هذا القصد

صاحب " الرسالة القشيرية " ارتحل الى خوارزم وغزنة والهند، وتوفي بنيسابور. الأعلام للزركلي (ط. الخامسة عشر). بيروت: دار العلم للملايين. (٤/ ٣١).

١ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٨٨- ١٨٩)

٢ - الأولى هنا أن يقال هل يمنع الهمذاني المحدث هذا أنه كان الله ولا عرش؟ إن يمنع فقد عارض صريح رواية البخاري كان الله ولم يكن شيء غيره، ورواية أخرى كان الله ولا شيء معه، وإن لم يمنع فعليه تفسير كيف كان سبحانه قبل العرش، وإنما جواب أهل الحق: كان الله ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان.

الضروري، إما أن تبيّنه لنتخلص من اعتقاد الفوقيّة المكانيّة أو تلتزم بهذا الدليل الضروريّ الدال على أنّ الله تعالى في جهة الفوق.

هذا مضمون السؤال، ولكن هل يعقل أن المسئول وهو إمام الحرمين، يذهل عن الجواب ويتحيّر، ويقول حيّرني الهمذاني، ويخرق ما كان عليه من عقيدة، ويعود إلى رأي السائل في هذا المسألة؟

قلت: هذه الحكاية غير مقبولة عن مثل إمام الحرمين الذي تظهر شخصيّته من كتبه، بهيبته وقوّته الفكريّة، فهل مثل إمام الحرمين يسلّم لهذا السائل ما ادعاه من لزوم الجهة، وأنها ضرورة عقليّة لا يمكن الفكاك عنها؟ **إنها ضرورة الوهم والجهل، لا ضرورة العقل والعلم**[1].

فالظاهر أن هذه حكاية مكذوبة على إمام الحرمين، وقد نص على ذلك الإمام السبكي حيث قال: (يشبه أن تكون هذه الحكاية مكذوبة، وابن طاهر عنده تحامل على إمام الحرمين، والقيرواني المشار إليه رجل مجهول، ثم هذا الإمام العظيم الذي ملأت تلامذته الأرض لا ينقل هذه الحكاية عنه إلا رجل مجهول، ولا تعرف من غير طريق ابن طاهر!! إن هذا لعجيب!! وأغلب ظني أنها كذبة، افتعلها من لا يستحي، وما الذي بلغ به رضي الله تعالى عنه علم الكلام؟ أليس قد أعز الله به الحق، وأظهر به السنة، وأمات البدعة؟!) انتهى[2].

١ - راجع في استحالة الجهة عليه تعالى:
أبكار الأفكار في أصول الدين، ت: أ. د. أحمد محمد المهدي، ط: دار الكتب والآثار القومية بالقاهرة (٢/ ٣٤) «المسألة الخامسة» فى أن الله تعالى ليس فى جهة، ولا مكان ... والّذي صار إليه أهل الحق من الملل كلها: أن البارى تعالى ليس فى جهة، ومكان واتفقت المشبهة: على أنه تعالى فى جهة. وخصصوها بجهة فوق دون غيرها من الجهات.
والمواقف للإيجي وشرحه للجرجاني، ط: دار البصائر(٣/ ٢٩) المرصد الثاني في تنزيهه وهي الصفات السلبية، وفيه مقاصد: المقصد الأول. أنه تعالى ليس في جهة ولا في مكان، وخالف فيه المشبهة، وخصصوه بجهة الفوق.
وشرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني، ط: دار المعارف النعمانية - باكستان (٢/ ٦٦) وَأما الْقَائِلُونَ بِحَقِيقَة الجسمية والحيز والجهة فقد بنوا مَذْهَبهم على قضايا وهمية كَاذِبَة تستلزمها وعَلى ظواهر آيَات وَأَحَادِيث تشعر بهَا...
٢ - (طبقات الشافعية الكبرى) (٥ / ١٨٦)، وانظر صحيح شرح العقيدة الطحاوية للشيخ حسن السقاف، ط: دار الإمام الرواس، بيروت، لبنان. ص٦٠

وفي قدح الذهبي في عقيدة الإمام كذلك وهي قضيتنا محل البحث والدراسة: نراه ينقل عن المازري في شرح البرهان قوله إن الجويني يقول: (إن الله يعلم الكليات لا الجزئيات) وأن المازري قال تعقيبا عليها: وددت لو محوتها بدمي[1].

ثم يعقب – أي الذهبي - عليها بقوله: وقيل: لم يقل بهذه المسألة تصريحا، بل ألزم بها؛ لأنه قال بمسألة الاسترسال فيما ليس بمتناه من نعيم أهل الجنة، فالله أعلم.

ثم يقرر أن هذه هفوة اعتزال، وأن أبا المعالي قد هُجر عليها، وحلف أبو القاسم القشيري[2] لا يكلمه، ونفي بسببها، فجاور وتعبد، وتاب - ولله الحمد - منها، كما أنه في الآخر رجح مذهب السلف في الصفات وأقره[3].

وهذه سيأتي عرضها والرد التفصيلي عليها في الفصلين الثاني والثالث إن شاء الله تعالى.

١ - إيضاح المحصول من برهان الأصول. ت: أ.د/ عمار الطالبي. ط: دار الغرب الإسلامي (ص: ١٢٤- ١٢٥)

٢ - أبو القاسم القشيرى (٣٧٧ - ٤٦٥ للهجرة) الملقب بسيد الطائفة، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيرى أبو القاسم؛ صاحب " الرسالة " و " التفسير " وغيرهما، الجامع بين الشريعة والحقيقة. صحب أبا على الدقاق، وغيره. وأصله من " أستواى "، من العرب الذين قدموا خراسان.
راجع طبقات الأولياء (ص: ٢٥٧) المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ) بتحقيق: نور الدين شريبه من علماء الأزهر، الناشر: مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
وطبقات الشافعيين (ص: ٤٥١-٤٥٢) المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب. الناشر: مكتبة الثقافة الدينية
تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٣ - سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٨/ ٤٧٢)

الفصل الثاني

عرض مسألة الاسترسال كما ذكرها الإمام الجويني وشراح البرهان.

تمهيد:

في هذا الفصل نتناول عرض مسألة الاسترسال كما يلي:

أولا: كلام الجويني في كتابه البرهان.

ثانيا موقف شراح البرهان (المازري والإبياري) من كلام الجويني في قضية الاسترسال.

ثالثا: كلام الذهبي عن هذه القضية من خلال ترجمته للجويني في كتابه سير أعلام النبلاء

أولا: كلام الجويني:

قبل حديث إمام الحرمين الجويني عن مسألة الإسترسال في كتابه البرهان ذكر فصلاً فيما يدرك بالعقل لا غير، وفيما يدرك بالسمع لا غير، وفيما يجوز فرض إدراكه بهما جميعا[1].

١ - وذكر أمثلة ذلك فقال:
فأما مالا يدرك إلا بالعقل فحقائق الأشياء، ودرك استحالة المستحيلات، وجواز الجائزات، ووجوب الواجبات العقلية، لا التكليفية، الضرورية منها والنظرية.
وأما ما لا يدرك إلا بالسمع فوقوع الجائزات وانتفاؤها.
وأما ما يشترك فيه السمع والعقل فقال فيه: كل مدرك يتقدم على ثبوت كلام صدق فيستحيل دركه من سمع؛ فإن مستند السمعيات كلها الكلام الحق الصدق، وبيان ذلك بالمثال: أن وجود الباري سبحانه وتعالى، وحياته، وأن له كلاما صدقا لا يثبته سمع ، فأما من أحاط بكلام صدق، ونظر بعده في جواز الرؤية، وفي خلق الأفعال، وأحكام القدرة، فما يقع من هذا الفن بعد ثبوت مستند السمعيات لا يمتنع اشتراك السمع والعقل فيه، قلت: السمع في كون ذلك علم بالسمع، والعقل في كون المسموع منه علم بالعقل.. ومنه مباحث السمعيات فالقول بجوازها مبني على إمكانها عقلا، وإخبار الصادق بها سمعا. راجع البرهان في

ثم ذكر فصلا آخر يشتمل على مقدار من مدارك العقول تمس الحاجة إليه في مسائل الأصول.

ثم ذكر أن مما يجب الاعتناء به: الميز بين الجواز الذي هو حكم مدرك بالعقل، وبين الجواز الذي معناه التردد،– وهو موطن الشاهد، ومحل النزاع في هذا البحث - فقال:

وأما الميز بين الجواز المحكوم به وبين الجواز بمعنى التردد والشك فلائح واضح، ومثاله: أن العقل يقضي بجواز تحرك جسم ساكن، وهذا الجواز حكم مبتوت للعقل، وهو نقيض الاستحالة[1].

وأما الجواز بمعنى التردد والشك[2] فكثير، ونحن نكتفي فيه بمثال واحد فنقول: تردد المتكلمون في انحصار الأجناس كالألوان، فقطع قاطعون بأنها غير متناهية في الإمكان كآحاد كل جنس، وزعم آخرون أنها منحصرة، وقال المقتصدون لا ندري أنها منحصرة أم لا، ولم يثبتوا مذهبهم على بصيرة وتحقيق.

والذي أراه قطعا: أنها منحصرة؛ فإنها لو كانت غير منحصرة لتعلق العلم منها بأجناس لا تتناهى على التفصيل، وذلك مستحيل[3].

فإن استنكر الجهلة ذلك، وشمخوا بآنافهم، وقالوا الباري سبحانه عالم بما لا يتناهى على التفصيل، سفهنا عقولهم، وأحلنا تقرير هذا الفن على أحكام الصفات في الكلام[4]، وبالجملة علم الله تعالى إذا تعلق بجواهر لا تتناهى فمعنى تعلقه بها استرساله عليها من غير فرض تفصيل الاحاد مع نفى النهاية؛ فإن ما

أصول الفقه، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، [١/ ٢٩-٣٢]

١ - لأنا نقول عن المستحيل إنه غير جائز فهو نقيض الجائز من هذه الجهة.

٢ - أي عدم القطع بالحكم سواء بالوجوب أو الجواز أو الاستحالة.

٣ - هذه الجملة هي محل النزاع في هذا البحث.

٤ - أي في علم الكلام.

يحيل دخول مالا يتناهى في الوجود يحيل وقوع تقديرات غير متناهية في العلم، والأجناس المختلفة التي فيها الكلام يستحيل استرسال العلم عليها؛ فإنها متباينة بالخواص، وتعلق العلم بها على التفصيل مع نفى النهاية محال، وإذا لاحت الحقائق فليقل الأخرق بعدها ما شاء[1].

ثانيا: موقف شراح البرهان من كلام الجويني عن الاسترسال:

تعرضت لكلام اثنين من شراح البرهان وهما المازري والأبياري، وبينت كلامهما حول قضية الاسترسال عند إمام الحرمين الجويني، وذلك كما يلي:

١- كلام المازري[2]

قرر المازري في شرح البرهان الفرق بين إثبات الجواز بمعنى عدم اعتقاد استحالة الأمر في نفسه، وبين التردد بين الجواز والاستحالة[3] كما في مسألة رؤية الله، فذكر أن كل عاقل يجد في نفسه فرقا بين تجويزه لأمر تجويزا يرجع إلى نفس الأمر المجوَّز، وتجويزا يرجع إلى جهالة المجوِّز، وحيرة المتردِّد، فمن قطع بجواز رؤية الله سبحانه أحس في نفسه فرقا بين هذا القطع بالتجويز، وبين تحيره وتردده بين المذهبين: مذهب الأشعرية في جواز الرؤية، ومذهب القدرية في إحالة الرؤية.

١ - وخلاصة هذا الكلام أن التفصيل لا يستقيم مع اللانهاية؛ لأن معرفة الشيء تفصيلا يلزم منها معرفة أوله وآخره، واللامتناهي لا آخر له فكيف يعرف له آخر؟!، وبالتالي فإن الجويني يرى أن الجائز هو تعلق علم الله تعالى بجواهر لا تتناهي من غير تفصيل لآحادها، وهو ما أطلق عليه الاسترسال، في حين أن الجواهر المختلفة فيها تفصيل لآحادها لأنها متباينة بالخواص، وبالتالي يستحيل أن تكون لا متناهية، فكيف يقال إن علم الله تعلق بها على التفصيل وهي لا نهائية؟. راجع البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني [١/ ٢٩-٣٢]

٢ - المازَري (٤٥٣ - ٥٣٦ هـ = ١٠٦١ - ١١٤١ م) هو محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري، أبو عبد الله: محدث، من فقهاء المالكية. نسبته إلى (مازر) بجزيرة صقلّيّة، ووفاته بالمهدية. له (المعلم بفوائد مسلم) في الحديث، ومن كتبه (التلقين) في الفروع، و(الكشف والإنباء) في الرد على الإحياء للغزالي، و (إيضاح المحصول في الأصول) الأعلام للزركلي (٦/٢٧٦).

٣ - أي أننا لا ندري حكم هذا الأمر في نفسه هل هو جائز أو مستحيل.

وذكر أن إمام الحرمين الجويني ضرب لهذا مثلا آخر، وهو ما قد اشتهر من الخلاف في تجويز خلق جنس من الألوان غير الألوان المعلومة، فمن صائر إلى إحالة ذلك، ومن صائر إلى القطع بجوازه، ومن متردد بين المذهبين شاكٍّ في جوازه وإحالته.

ثم قال وهو موطن الشاهد: "ولكن أبا المعالي أشار هاهنا إلى اختياره القطع بالإحالة، ونفي الجواز، وعلق بذلك مسألة عظيمة يجل فيها الخطب، **وهي الكلام على تعلق علم الله سبحانه بما لا يتناهى على التفصيل لآحاده، وكون كل واحد مميزا عن صاحبه**، فقال إني لو أجزت خلق أجناس من الألوان لاستحال الوقوف عند عدد لا يتعدى[1]، وإذا استحال الوقوف عند عدد لا يتعدى لم يبق إلا القطع بنفي التناهي، وإذا قطع بنفي التناهي تضمن ذلك تعلق العلم بآحاد ما لا يتناهى على التفصيل[2]، لكون كل جنس مشار إليه يختص بحقيقة يخالف بها جنس صاحبه، وهذا الاختصاص، وتميز واحد عن واحد، يتضمن إثبات التقدير، والتناهي، وقد فرضنا عدم التناهي، وهذا جمع بين النقيضين"[3].

١ - استحالة الوقوف عند عدد لا يتعدى أي استحالة الوقوف عند عدد نهائي، وعليه يجب الاستمرار في أعداد لا نهائية.

٢ - في هذه الجملة دليل واضح على أن الإمام الجويني لم يقل بقصور العلم الإلهي عن التعلق التفصيلي بالأشياء، بل صب كلامه على الأشياء محل العلم التفصيلي، وأنها يجب أن لا تكون لا نهائية، لأن الفرض عنده هو تعلق علم الله تعالى تفصيلا بكل معلوم، وإذا فرض كون المعلوم هنا لا نهائي، يكون قد تعلق العلم التفصيلي بشيء لا نهائي. إلى هنا النزاع ليس في تعلق العلم تفصيلا أو عدم تعلقه؛ لأنه سيفرض التعلق التفصيلي باللانهائي، ثم ينازع في هذا اللانهائي، فالنزاع ليس في العلم، وإنما النزاع في المعلوم هل هو نهائي أو لا نهائي، وهي مسألة تحتمل النزاع دون هذه الضجة الكبيرة، التي ربما ظن أصحابها خروج الإمام بسببها عن الإسلام.

قلت: وهذه المسألة نظيرها في علم الكلام باب أحكام الصفات، صفة القدرة وعدم تعلقها بالمستحيلات، فليس ذلك قصورا فيها، بل لعدم القابلية في المتعلق نفسه؛ فإن المستحيل عقلا ما لا يقبل الثبوت أصلا لذاته، وعمل القدرة هو الإيجاد والإعدام، وهو لا يقبل الوجود، فلو تعلقت بإيجاده فهو قلب للحقائق، ولو تعلقت بإعدامه فهو تحصيل حاصل، وكلاهما محال.

٣ - هذا تقرير ما فهمه المازري من كلام الجويني. راجع إيضاح المحصول من برهان الأصول ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (٥٣٦ هـ)، المحقق: د. عمار الطالبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى(ص: ١٢٤- ١٢٥)

ثم ذكر أن الجويني أشار إلى تجهيل من قدح في هذا باعتقاد المسلمين أن الله سبحانه يعلم ما لا يتناهى، ولم يتضمن ذلك تناقضا، واعتذر عن هذا بأن المعلوم الذي لا يتناهى متناسب الآحاد، ليس بأجناس مختلفة فيضطر اختلافها في قضية العلم بها إلى تميز بعضها عن بعض، فإنما يتعلق العلم به، تعلق استرسال عليه من غير تفصيل لبعضه عن بعض، واستشهد على صحة هذا بأنه لا يتناهى، وما لا يتناهى قد تقرر استحالة خروجه إلى الوجود، وما ذاك إلا لما تضمنه من التناقض بين إثبات التقدير والنهاية للموجود المفروغ من خلقه وإيجاده مع نفي النهاية عنه، ووصفه بأنه لا يتناهى، وذكر أن هذه حقائق إذا لاحت فليقل الأخرق ما شاء[1].

هذا خلاصة ما ذكره المازري من حكاية كلام إمام الحرمين الجويني عن هذه المسألة.

ثم أظهر المازري رأيه في هذا الكلام، وحذر من خطورته، وأنه قد يفتح الباب لمطاعن الزنادقة والملحدين فقال:

"وأول ما أقدم بين يدي الكلام على هذه المسألة تحذير الواقف على كتابه هذا أن يصغي إلى هذا المذهب الذي قال، أو يتساهل في خطوره بباله، فضلا عن التشكك في محاله[2]، فإنه أحد أركان الدين، ويؤدي التساهل فيه إلى مطاعن الزندقة والملحدين"[3].

ثم اعتذر عن الإمام الجويني لما له من جهود مشكورة في خدمة الإسلام وعلوم الشريعة، وتمنى أنه لو لم يكن قال هذا الكلام، ولو أنه استطاع أن يمحوه ولو بماء عينه لفعل، فقال:

"وبودي لو محوت هذا من هذا الكتاب بماء بصري، لأن هذا الرجل له سابقة قديمة وآثار كريمة في عقائد الإسلام، والذب عنها، وتشييدها، وحسن العبارة

١ - البرهان في أصول الفقه (١/ ٣٢).
٢ - أي أنه يجب القطع ببطلانه قولا واحدا، لا مجرد التشكيك فيه.
٣ - إيضاح المحصول من برهان الأصول (ص: ١٢٤- ١٢٥)

عن حقائقها، وإظهار ما أخفاه العلماء من أسرار"[١].

وذكر الأمر الذي اعتقد أنه السبب في خوض إمام الحرمين في هذه القضايا، وهو خوضه في علوم الفلسفة، فقال:

"ولكنه في آخر أمره ذكر أنه خاض في فنون من علم الفلسفة، وذاكر أحد أئمتها، فإن ثبت هذا القول عليه، وقطع بإضافة هذا المذهب في هذه المسألة إليه، فإنما سهل عليه ركوب هذه المسالك إدمانه للنظر في مذاهب أولئك"[٢].

ثم تكلم عن لازم كلام الإمام وأبان عما فهمه منه وزعم أنه يلزم منه إنكار علم الله تعالى بالجزئيات تفصيلا، ووصفه بأنه من الأمور العظيمة في الدين، فقال:

"ومن العظيمة في الدين أن يقول مسلم إن الله سبحانه يخفى عنه خافية ولو دقت حتى لا يحيط بها العقول، ولا تتوهمها الأوهام.

ثم أشار إلى خروج صاحب هذه المقالة من جملة المسلمين فقال: "والمسلمون لو سمعوا أحدا يبوح بخلاف هذا لتبرأوا منه، وأخرجوه عن جملتهم"[٣]

وبين منهجه في الرد على القائل بمثل هذا إن كان مسلما أو ملحدا، فقال:

"ونحن لو قنعنا في رد هذا المذهب بهذا المقدار، لكنا عوّلنا على ما يعول عليه في مثل هذا، لأنا إذا كان خطابنا مع موحد مسلم، كنا نخاطبه بلسان سائر المسلمين، ونقول له إن زعمت أن الله سبحانه يخفى عليه خافية، أو يتصور العقل معنى، أو يثبت في الوجود صفة أو موصوفا، أو عرضا أو جوهرا، أو حقائق نفسية أو معنوية، وهو تعالى غير عالم به فقد فارقت الإسلام، وإن كان كلامنا مع ملحد فنرد عليه بالأدلة"[٤].

١ - المرجع نفسه (ص: ١٢٤- ١٢٥)
٢ - المرجع نفسه (ص: ١٢٤- ١٢٥)
٣ - المرجع نفسه (ص: ١٢٤- ١٢٥)
٤ - إيضاح المحصول من برهان الأصول (ص: ١٢٤- ١٢٥.

٢- كلام الأبياري[١]

تحدث الأبياري في شرحه على البرهان أيضا عن هذه المسألة باختصار، تحت عنوان: فصل يشتمل على مقدار من مدارك العقول تمس الحاجة إليه في مسائل الأصول، فنقل قول الإمام الجويني: "وأما الميز بين الجواز المحكوم به، وبين الجواز بمعنى التردد والشك، فلائح وواضح. ومثاله أن العقل يقضي بجواز تحرك جسم ساكن ... إلى قوله: فليقل الأخرق بعدها ما يشاء"[٢]

ثم قال معلقا عليه:

قال الشيخ رضي الله عنه: الجواز كما ذكر قد يعبر به عن قبول المعلوم لأمرين على البدل، كقبول الجوهر أن يكون متحركا أو ساكنا، وهذا الجواز نقيض الاستحالة.

وقد يعبر به عن التباس الأمر بحيث لا يدري الناظر كيف الحال فيه، ويقول: يجوز أن يكون العالم قديما، ويجوز أن يكون حادثا. هذا هو الجواز بمعنى التردد.

ثم ذكر محل النزاع وقرر مخالفته للإمام فيه فقال:

وما ذكره في المثال وهو انحصار الأجناس، واستدلاله على ذلك بأنها معلومة على التفصيل، وذلك مستحيل في غير المتناهي[٣] كلام باطل وقول غير صحيح.

١ - الأبياري: علي بن إسماعيل بن علي. الإمام الحبر الفقيه الأصولي شمس الدين أبو الحسن المصري المالكي. له مصنفات منها: شرح البرهان لإمام الحرمين وسفينة النجاة.توفي سنة ٦١٦.
راجع ديوان الإسلام (٧٥/١) المؤلف: شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (المتوفى: ١١٦٧هـ) المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

٢ - راجع التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، تأليف الإمام علي بن إسماعيل الأبياري المتوفى سنة ٦١٨هـ ، دراسة وتحقيق د. علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري. ط: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. قطر ج١ ص ٤٥٩-٤٦٣.

٣ - كلام الجويني منصب على منع القول بعدم تناهي الأجناس، ودليله أنها معلومة تفصيلا، فهو لا ينازع في العلم بالجزئيات أصلا، بل يستدل به على أن الأجناس منحصرة متناهية،

والذي عليه أهل الإسلام أن الله تعالى عالم بالمعلومات على التفصيل[1]. فاقتصر على الدعوى في مثل هذا الأمر العظيم ولم يأت بدليل بحال[2].

وقوله فإن ما يحيل دخول ما لا يتناهى في الوجود يحيل وقوع التقديرات غير المتناهية في العلم، دعوى، ما الدليل على ذلك؟ ومن أين يلزم من كون الموجود متناهي العدد أن يكون المعلوم متناهيا وقد حصل موجودا، فقد هجم على أمر عظيم وخالف أدلة العقول وراغم إجماع المسلمين.

ثم قرر دليل علم الله بما لا يتناهى على التفصيل فقال:

وأقرب ما يدل على كون الباري تعالى عالما بما لا يتناهى على التفصيل أن نقول: ما من معلوم إلا ويصح من الباري تعالى أن يخلق لعبده علما متعلقا به، ولا يختص هذا بموجود أو معدوم، محقق أو مقدور، وإذا جاز أن يخلق علما بمعلوم وعلما آخر بمعلوم آخر، امتنع الإنتهاء إلى حد يستحيل معه تقدير خلق علم آخر، وكذلك إلى غير نهاية، فوجب لذلك كونه عالما بالمعلومات غير المتناهية على التفصيل.

وللمتكلمين في ذلك أدلة كثيرة- والذي ذكرناه مقدار غرضنا، وقواطع السمع على تأييد نعيم أهل الجنان، وعذاب أهل النار إلى غير نهاية، والله تعالى عالم بتفصيل ذلك.[3]

فكأنه يقول: ما لا يتناهى لا يعلم تفصيلا، والأجناس معلومة تفصيلا إذن الأجناس ليست لا متناهية. هذا هو محل النزاع بغض النظر عن الموافقة لرأيه من عدمها، فلا يصح نقل النزاع إلى جهة أخرى وهي علم الله بالجزئيات.

١ - هذا غير محل النزاع، فالإمام لا ينازع في هذا بل ينازع في غير المتناهي هل له تفصيل أم لا؟

٢ - لكنه رحمه الله أحال على كتبه الكلامية، وقد نقل التاج السبكي كثيرا منها في طبقاته دفاعا عن الإمام، راجع الطبقات للتاج السبكي (١٩٤/٥، ٢٠٣-٢٠٤)والشامل في أصول الدين، للجويني ت: أ.د/ علي سامي النشار، ط: منشأة المعارف بالاسكندرية. ص ١٤٧، ٢٠٥-٢٢٢، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني، ت: أ.د/ محمد يوسف موسى. ط: مكتبة الخانجي. ص ٢٩٠، والبرهان (١٣٠١/٢)

٣ - يبدو أن الأبياري تابع المازري في التشنيع على الإمام في هذه المسألة ولقد انبرى ابن السبكي للدفاع عن الإمام حيث جمع النقول والشواهد على أن الإمام لا يقول بهذا بل كتبه

ثالثا: كلام الذهبي عن كلام الإمام الجويني في الاسترسال،

ذكر الذهبي أن المازري قال تعليقا على ما نسبه للإمام الجويني من القول بأن الله يعلم الكليات لا الجزئيات: وددت لو محوتها بدمي، ثم ربط بين القول بنفي العلم التفصيلي بالجزئيات والقول بالاسترسال بأنه لازم عنه، فقال: وقيل: لم يقل بهذه المسألة تصريحا، بل ألزم بها؛ لأنه قال بمسألة الاسترسال فيما ليس بمتناه من نعيم أهل الجنة، فالله أعلم[1].

ثم قرر أن هذه هفوة اعتزال من الإمام الجويني رضي الله عنه، وأنه قد هُجر عليها، وأن أبا القاسم القشيري حلف أن لا يكلمه، وأنه نفي بسببها، فجاور وتعبد، وتاب منها، وانتهى الذهبي إلى أن الإمام الجويني في آخر أمره رجح مذهب السلف في الصفات وأقره[2].

الكلامية لا يوجد فيها ما يؤيد ذهابه إلى القول بأن الله تعالى لا يعلم تفصيل ما لا يتناهى. ثم شرع في شرح عبارات الإمام مخرجا لها على قواعد مسلمة عند الإمام، ثم ذكر أنه على فرض صحة ذلك فإن الإمام مسبوق في هذا المضمار بما ذهب إليه بعض الأصحاب. ثم شنع على الإمام المازري ونسبه إلى الخطأ في فهم كلام الإمام، ونقل كلامه في شرح البرهان. ثم عاد للدفاع عن الإمام ملتمسا أدلته مما في كتاب الشامل الذي يعتبر أوفى مرجع في مثل هذه القضايا، ثم عاد فقال أنا لا أوافقه على أن ما لا يتناهى لا تفصيل ولا تمييز له، ثم ناقشه في بعض الجزئيات، ثم ساق في آخر المطاف اعتذار المازري والشريف أبي يحيى أحد شراح البرهان.
راجع التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، تأليف الإمام علي بن إسماعيل الأبياري المتوفى سنة ٦١٨هـ ، دراسة وتحقيق د. علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري. ط: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. قطر ج١ ص ٤٥٩-٤٦٣.
ثم راجع تفصيل هذا الإجمال في طبقات ابن السبكي (٥ / ١٩٢ – ٢٠٧)

١ - ويظهر من هذا العرض الذي نقله الذهبي عن المازري أنه في غير محل النزاع، فالجويني لم يقل بهذه اللوازم التي ألزموه بها، وإنما تكلم في أمور أخرى وهي كون الجواهر المختلفة متناهية أو لا متناهية، وأن تعلق العلم التفصيلي بشيء دليل على كونه نهائيا، فالنزا ع في هذه الأمور لا في تعلق علم الله بالجزئيات من عدمه. والفرق بين الاسترسال الجائزكما في نعيم أهل الجنة، وكما في كمالات الله أن كمالات الله أمور معنوية لا حسية، والحكم فيهما مختلف، وأما نعيم أهل الجنة فرغم أنه حسي إلا أن الاسترسال فيه مقدر لا محقق، بمعنى أنه ما من نعيم موجود محقق إلا ويعقبه نعيم آخر مقدر لم يدخل في الوجود بعد. وهذا ممكن بخلاف فرض الاسترسال في المحسوسات التي دخلت الوجود بالفعل. فهذا هو المستحيل. وهذه المسألة كمسألة التسلسل في الماضي والمستقبل، واستحالته في الماضي وجوازه في المستقبل.
٢ - سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٨/ ٤٧٢)

الفصل الثالث

نقد أقوال الجويني وشراح البرهان

في مسألة الاسترسال

تمهيد:

يدور الفصل حول نقد كلام الجويني عن قضية الاسترسال في كتابه البرهان، وأقوال شراح البرهان ممن فهموا كلامه على غير وجهه، وألزموه ما لم يلزم، كما سيتبين من خلال هذا الفصل.

ويحتوي هذا الفصل على محورين أساسين

أولهما: تلخيص جواب تاج الدين السبكي عن مسألة الاسترسال الواقعة في كتاب البرهان للجويني، وقد ذكر السبكي ذلك الجواب في كتابه طبقات الشافعية الكبرى مع بعض توضيحات.

وثانيهما تحليل عبارات الإمام الجويني في كتابه البرهان وبيان ما يفهم منها وما يلزم عنها وما لا يلزم.

أما عن تلخيص جواب السبكي:

فيبدأ أولا: بمعارضة دليل المازري بإقامة الدليل على خلاف دعواه.

ثم يقوم ثانيا: برفع الإشكال عن كلام الإمام في البرهان.

وأما عن تحليل عبارات الإمام:

ففيه أولا: بيان مقصود الإمام بهذا الكلام وهو التفريق بين إمكان الشيء في نفسه وبين الإمكان الذهني

وثانيا: الاستدلال على تناهي الأجناس وانحصارها من كلام الإمام الجويني، ثم صياغة الدليل على شكل قياس استثنائي اتصالي.

تلخيص جواب السبكي عن مسألة الاسترسال الواقعة في كتاب البرهان

ويشتمل على أمرين:

- أولهما معارضة دليل المازري، ورفع الإشكال عن كلام الإمام في البرهان.
- تحليل عبارات الإمام.

أولا: معارضة[1] دليل المازري بإقامة الدليل على خلاف دعواه.

يمكن معارضة دليل المازري بإثبات أنّ إمام الحرمين يعتقد أنّ الله تعالى عالم بجميع المعلومات من الكليّات والجزئيّات، وذلك لما يلي:

أ- لو كان الإمام على هذه العقيدة لم يحتج إلى أن يدأب نفسه في تصنيف النهاية في الفقه، وفيه جزئيات لا تنحصر، وعلم الله تعالى غير متعلق بها على هذا التقدير.

ب- الإمام بريء من هذه التهمة التي هي إنكار علم الله تعالى بالجزئيات، بدليل أن أحداً من الأشاعرة لم ينقل هذا عنه مع تتبعهم لكلامه، ومع أن تلامذته وتصانيفه ملأت الدنيا ولم يعرف أن أحداً عزا ذلك إليه، وهذا برهان قاطع على خطإ أو وهم من تفرد بنقل ذلك عنه فإنه لو كان صحيحاً لتوفرت الدواعي على نقله[2].

١ - المعارضة في اصطلاح علماء آداب البحث والمناظرة هي إقامة الخصم الدليل المنتج نقيض الدعوى التي استدل عيها خصمه وأثبتها بدليله، أو المنتج ما يساوي نقيضها أو ما هو أخص من نقيضها، لأن إقامته الدليل المنتج أحد الأمور الثلاثة يلزمه إبطال دعوى خصمه؛ لأنه إن ثبت نقيضها أو مساوي نقيضها أو أخص من نقيضها بدليل المعارض فقد تحقق بطلانها؛ لاستحالة اجتماع النقيضين، واستحالة اجتماع الشيء ومساوي نقيضه، واستحالة اجتماع الشيء والأخص من نقيضه.
راجع كتاب آداب البحث والمناظرة. محمد الأمين الشنقيطي. ج١ ص ٢٤٤، ط: دار عالم الفوائد، تحقيق سعود بن عبد العزيز العريفي

٢ - راجع من كتب الإمام الجويني الشامل في أصول الدين، والعقيدة النظامية، والإرشاد إلى قواطع الأدلة وأصول الاعتقاد وغيرها.

ج- أن للإمام كتابَ الشامل في علم الكلام، والمسألة المذكورة حقها أن تقرر فيه لا في البرهان، فالبرهان يبحث في أصول الفقه، فلم لا يكشف عن عقيدته في الشامل وفي كتبه الكلاميّة الأخرى إن كان قائلاً بها، وهذا يدل على أنها مذكورة استطرادا لا أصالة، فلا تمثل هذه العقيدة التي يحاولون أن يلصقوها به والتي هي إنكار علم الله تعالى بالجزئيات.

د- كلمات هذا الإمام في كتبه الكلامية تقرر إحاطة علم الله تعالى عنده بالجزئيات وتعتبر ذلك أمراً مفروغاً منه وأصلاً مقرراً يكفر من خالفه فيه، فكيف يكفّر القائل به ثمّ يقول هو به!

وهذه مواضع من كلامه:

١- ففي كتاب الشامل نراه يقول: "فنقول: الرب سبحانه وتعالى عالم بالمعلومات على تفاصيلها، متعال عن العلم بها على الجملة، إذ العلم بالجملة يقارنه الجهل بالتفصيل... إذ الجمل التي لا تتناهي، يعلم الرب تفاصيلها"[١].

وفي هذا النص يثبت صراحة العلم بالتفاصيل، وينفي الاقتصار على العلم الإجمالي لأن فيه جهلا بالتفاصيل يتنزه عنه الباري سبحانه.

٢- وفي موضع آخر منه نراه يقول: "فإن قال قائل: ما قولكم في علم الباري المتعلق بالمعلومات؟

قلنا: سبيل تقريب القول: أنه لما استحال اختصاص الرب بأن يعلم بعض المعلومات على التناهي، أو يعلم معلوماً واحداً دون غيره-ووجب كونه عالماً بما لا يتناهي- لم يبعد أن توجب الأحكام علة واحدة"[٢].

وفي هذا النص يثبت علمه تعالى بما لا يتناهي إثباتا صريحا، وهذا لا ينقض ما قرره من رفض القول عدم تناهي الأجناس، فهذه مسألة أخرى.

١ - الشامل في أصول الدين (ط المعارف) (ص: ١٤٧)
٢ - الشامل في أصول الدين (ط المعارف) (ص: ٦٧٧)

٣- وفي موضع آخر منه نراه يقول: "فإن العلم القديم يتعلق بالمعلومات كلها على ما هي عليه، وعلمه تعالى بوجود الموجودات لا يقال فيه: إنه اختص بالتعلق بالوجود؛ بل تعلق بالمعلوم على ما هو به"[١]

وفي هذا النص يبين أن العلم الإلهي يتعلق بالمعلوم على ما هو عليه، وليس على خلاف ما هو عليه، فهناك أشياء إجمالية فيعلمها إجمالا، وهناك أشياء تفصيلية فيعلمها تفصيلا وهكذا.

٤- وفي موضع رابع: "ثم اتفق أهل الاثبات على أن الباري سبحانه وتعالى متصف بعلم واحد، وذلك العلم يوجب كونه عالماً بجميع المعلومات مع اختلافها"[٢].

٥- وفي موضع خامس في إقامة الدلائل على الحياة والعلم بعد أن قرر إجماع الأمة على بطلان قول من يثبت علمين قديمين قال ما نصه: [فلم يبق إلا ما صار إليه أهل الحق من إثبات علم واحد قديم متعلق بجميع المعلومات] انتهى[٣]

٦- وفي موضع سادس: فإن قيل ما دليلكم على وجوب كونه عالماً بكل المعلومات؟ وبم تنكرون على من يأبى ذلك؟

قلت: قد تدبرت كلام المشايخ في كتبهم ومصنفاتهم وأحطت في غالب ظني بكل ما قالوه

وذكر طريقة ارتضاها في الدلالة على ذلك وختمها بما نصه: (فهذه هي الدلالة القاطعة على وجوب كون الإله سبحانه عالما بكل معلوم)] انتهى[٤]

وهذا النص واللذين قبله يدل كل منها على عموم علمه تعالى القديم لكل معلوم، فلا يخرج عن علمه شيء، كما قال تعالى {عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ

١ - المرجع نفسه (ط المعارف) (ص: ٥٢٣)
٢ - المرجع نفسه (ط المعارف) (ص: ٦٧٣)
٣ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٩٤) ولم أقف عليه في الشامل فلعله فيما فقد من أجزائه.
٤ - المرجع نفسه (٥/ ١٩٤) ولم أقف عليه في الشامل فلعله فيما فقد من أجزائه.

ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} [سبأ: ٣]

٧- وفي موضع سابع: قال في باب القول في أن العلم الحادث هل يتعلق بمعلومين ما نصه: [إذا عَلِمَ العالِمُ منا أن معلومات الباري لا تتناهى انبهر] وكرر في هذا الفصل أنه تعالى يعلم ما لا يتناهى على التفصيل غير ما مرة[١].

وهنا تصريح بأن معلومات الله تعالى لا تتناهي.

٨- وفي موضع ثامن في مسألة تقرير العلم القديم قال ما نصه: [ومما يتمسكون به أن قالوا: علم الباري سبحانه وتعالى على زعمك يتعلق بما لا يتناهى من المعلومات على التفصيل... إلخ] ثم أجاب عن شبهة القوم وقرر هذا التقرير وهو عنده مفروغ منه[٢].

وفي هذا النص يصرح كما نرى بالعلم بما لا يتناهى على التفصيل، وليس فقط على الجملة، وهذه كذلك غير محل النزاع وهو كون الأجناس متناهية أو غير متناهية، والقول بأنها متناهية لا يمنع كون غيرها ليس متناهيا ويتعلق العلم الإلهي به على التفصيل.

إذا عرفت ذلك فإنك تستيقن من كلام الإمام رحمه الله بأن الله تعالى عالم بجميع المعلومات من كليّات وجزئيّات، وهو المطلوب الأوّل.

رفع الإشكال عن كلام الإمام في البرهان

وأما عن رفع الإشكال عن كلام الإمام في البرهان فيتجلى رفع هذا الإشكال عن كلام الإمام في كتاب البرهان بتوجيه كلامه بما يتوافق مع اعتقاده الذي عرفناه وهو أنّ علم الله تعالى محيط بكلّ معلوم من الكليّات والجزئيّات، فنقول:

١ - المرجع نفسه (٥/ ١٩٤) ولم أقف عليه في الشامل فلعله فيما فقد من أجزائه.
٢ - المرجع نفسه (٥/ ١٩٥) ولم أقف عليه في الشامل فلعله فيما فقد من أجزائه.

١- إنّ كلّ كلام نقرأه فإنه إما أن يكون واضحاً وإما أن يكون مشكلاً، وكلام الإمام في البرهان لا شكّ أنّه دقيق لدقّة المسألة، وهو مشكل بحيث أبهم أمره على المازري وغيره.

ولنا أن نقول إذا كان هذا الكلام من الإمام مشكلاً فإن الأصل أن نتمسّك بصريح تقريراته في كتبه حول هذه المسألة، ونجعل ذلك أساساً لفهم هذا الكلام، لأنّ الكلام المبيّن هو أساس فهم الكلام المجمل والمشكل.

على أنّا نرى بأنّ من اتهمه لم يفهم أنّ إيراد الإمام، وكلامه المشار إليه مبني على إحاطة العلم القديم بالجزئيات، فكيف يؤخذ منه خلافه؟![1].

٢- إذا تقرر أنّ الإمام لا يمكنه أن ينفي علم الله تعالى بالجزئيّات، وأنّ كلامه في البرهان مشكل، فلا بدّ إذاً أن نحاول فهم كلامه ونتأمله جيّداً قبل التسرع في الحكم على إمام جليل يعتبره جميع علماء أهل السنة إماماً لهم، ولو قال ذلك وثبت عنه لخرج من أهل السنّة قطعاً إلى حظيرة كفار الفلاسفة، وحاشاه رضي الله عنه أن يكون كذلك.

فلخطورة هذا الأمر، لا بدّ من الروية في الحكم عليه.

وفيما يلي كلامه في البرهان مع التعليق عليه:

قال إمام الحرمين في البرهان: [وأما الميز بين الجواز المحكوم به، والجواز بمعنى التردد والشك فلائح، ومثاله: أن العقل يقضي بجواز تحرك جسم، وهذا الجواز ثبت بحكم العقل، وهو نقيض الاستحالة، وأما الجواز المتردد فكثير، ونحن نكتفي فيه بمثال واحد ونقول: تردد المتكلمون في انحصار الأجناس كالألوان فقطع القاطعون بأنها غير متناهية في الإمكان كآحاد كل جنس، وزعم آخرون أنها منحصرة، وقال المقتصدون لا ندري أنها منحصرة ولم يبنوا مذهبهم على بصيرة وتحقيق، والذي أراه قطعاً أنها منحصرة، فإنها لو كانت

١ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٩٥)

غير منحصرة لتعلق العلم منها بآحاد على التفصيل وذلك مستحيل[1]، فإن استنكر الجهلة ذلك، وشمخوا بآنافهم، وقالوا الباري تعالى عالم بما لا يتناهى على التفصيل، سفّهنا عقولهم وأحلنا تقرير هذا الفن على أحكام الصفات. وبالجملة علم الله تعالى إذا تعلق بجواهر لا نهاية لها فمعنى تعلقه بها استرساله عليها من غير تعرض لتفصيل الآحاد مع نفي النهاية، فإن ما يحيل دخول ما لا يتناهى في الوجود يحيل وقوع تقريرات غير متناهية في العلم، والأجناس المختلفة التي فيها الكلام يستحيل استرسال الكلام عليها، فإنها متباينة الجواهر وتعلق العلم بها على التفصيل مع نفي النهاية محال وإذا لاحت الحقائق فليقل الأخرق بعدها ما شاء] اهـ كلامه[2]

ثانيا: تحليل عبارات الإمام.

وبيانها كالتالي:

١- بيان مقصود الإمام بهذا الكلام

مقصود الإمام بهذا الكلام هو التفريق بين إمكان الشيء في نفسه وبين الإمكان الذهني، وقد شرح الإمام إمكان الشيء في نفسه وفسره بكون الشيء غير مستحيل، وعبر عنه بالجواز المحكوم به، ومثّل له بجواز تحرك جسم ساكن.

وشرح الإمكان الذهني للشيء بأنه الشك والتوقف الناشئ عن عدم العلم بذلك الشيء، وعبر عنه بالجواز بمعنى التردد، ومثل له بالشك في تناهي الأجناس وعدم تناهيها عند الشاكين في تناهيها، مع أن عدم تناهيها يستحيل عنده.

أي أنّه يمكن أن يكون الشيء مستحيلاً في نفسه، ولكن الذهن يتردد في الحكم عليه نفياً أو إثباتاً لنقص الدلائل عنده، فهذه الحال المترددة للذهن هي ما سماه الإمكان الذهني.

١ - أي أن فرضية العلم التفصيلي بكل شيء مسلمة عند الإمام ومفروغ منها، فمبنى اعتراضه ليس على تعلق العلم التفصيلي بالأجناس وإنما على كونها لا تتناهى، وما لا يتناهى لا تفصيل له، والله تعالى يعلم كل شيء تفصيلا، فيكون عالما بها على خلاف ما هي عليه، وفيه ما فيه من نسبة الجهل إلى الله تعالى، ولذلك منعه الإمام.
٢ - البرهان في أصول الفقه (١/ ٣٢).

وأما المثال على هذا الإمكان الذهني فهو أنّ أجناس المخلوقات هل هي منحصرة متناهية العدد أوْ لا؟

فإنّ من لم يعلم البرهان على تناهيها أو استحالة عدم تناهيها فإنه يتوقف في ذلك توقّف الشاكّ المجوّز للاحتمالين، مع أنّ تناهي الأجناس أمر مفروغ منه عند أمثال الإمام الجويني، كما سيأتي الدليل عليه.

٢- الاستدلال على تناهي الأجناس وانحصارها من كلام الإمام.

قال: لو كانت الأجناس غير منحصرة لتعلق العلم بآحاد لا تتناهى على التفصيل[١].

فالملزوم ههنا هو عدم تناهي الأجناس، واللازم هو العلم الإلهيّ بآحاد غير المتناهي على التفصيل.

وهذا قياس استثنائي شرطي محذوف النتيجة للعلم بها، والتقدير لكن التالي باطل، فبطل المقدم. ودليل بطلان التالي أن العلم التفصيلي يقتضي العلم بكل الآحاد، فدعوى العلم التفصيلي بها يلزم عنه الإحاطة بكل هذه الآحاد، والوصول إلى نهايتها، والفرض أن لا نهاية لها وفيه جمع بين النقيضين.

وهذا هو موطن الشاهد، وهو الدليل القاطع على أنّ إمام الحرمين يعتقد بأنّ الله تعالى عالم بجميع المعلومات من الكليّات والجزئيات، فإن تالي هذه القضيّة الشرطيّة الذي التزمه الإمام هو أنّ الله تعالى عالم بجميع هذه الجزئيات على التفصيل، ولو كان الإمام يعتقد خلاف ذلك، لما قال إنه يلزم من عدم تناهي الأجناس أن يعلم الله تعالى آحادها على التفصيل[٢]، وذلك لأن الأجناس المختلفة لا بد أن تُعلَم تفصيلا، فلو افترضنا كونها لا نهائية للزم أن يكون هذا اللانهائي معلوما تفصيلا.

١ - وهذا قياس استثنائي شرطي محذوف النتيجة للعلم بها، والتقدير لكن التالي باطل، فبطل المقدم. ودليل بطلان التالي أن العلم التفصيلي يقتضي العلم بكل الآحاد، فدعوى العلم التفصيلي بها يلزم عنها الإحاطة بكل هذه الآحاد، والوصول إلى نهايتها، والفرض أن لا نهاية لها وفيه جمع بين النقيضين.

٢ - استدلال نفيس على إثبات الجويني لعلم الله تعالى بالجزئيات على التفصيل.

وفي هذه الجملة دليل واضح على أن الإمام الجويني لم يقل بقصور العلم الإلهي عن التعلق التفصيلي بالأشياء، بل صب كلامه على الأشياء محل العلم التفصيلي هنا وهي الأجناس المختلفة، وأنها يجب أن لا تكون لا نهائية، لأن الفرض عنده هو تعلق علم الله تعالى تفصيلا بكل معلوم، وإذا فرض كون المعلوم هنا لا نهائي، يكون قد تعلق العلم التفصيلي بشيء لا نهائي.

إلى هنا النزاع ليس في تعلق العلم تفصيلا أو عدم تعلقه؛ لأنه فرض التعلق التفصيلي باللانهائي، ثم نازع في هذا اللانهائي، فالنزاع ليس في العلم، وإنما النزاع في المعلوم (الأجناس المختلفة) هل هو نهائي أو لا نهائي، وهي مسألة تحتمل النزاع دون هذه الضجة الكبيرة، التي ربما ظن أصحابها خروج الإمام بسببها عن الإسلام.

قلت: وهذه المسألة نظيرها في باب تعلقات الصفات الإلهية، وتحديدا صفة القدرة وعدم تعلقها بالمستحيلات، فليس ذلك قصورا فيها، بل لعدم القابلية في المتعلق نفسه؛ فإن المستحيل عقلا ما لا يقبل الثبوت أصلا لذاته، وعمل القدرة هو الإيجاد والإعدام، وهو لا يقبل الوجود، فلو تعلقت بإيجاده فهو قلب للحقائق، ولو تعلقت بإعدامه فهو تحصيل حاصل، وكلاهما محال[1].

وقد عرفنا اللازم والملزوم، أمّا بيان الملازمة فهو:

أن الله تعالى عالم بكل شيء فإذا كانت الأجناس المختلفة غير متناهية بالفعل في الواقع، وجب أن يعلمها غير متناهية لأنه يعلم الأشياء على ما هي عليه.

واعلم أن الإمام إنما سكت عن بيان الملازمة لأن دليلها كالمفروغ منه، لأنّ أهل السنّة مجمعون على أنّ الله تعالى عالم بجميع المعلومات، فإن كان كون[2] الأجناس غير[3] متناهية أمراً[1] معلوماً أي يمكن أن يعلم في نفسه فالله تعالى عالم به وجوباً.

١ - راجع أقسام الحكم العقلي في الخريدة البهية وشرحها للدردير ص٤٧-٦١.
٢ - اسم كان..
٣ - خبر كون.

٣- صياغة الدليل على شكل قياس استثنائي اتصالي.

هذا القياس استثنائي، فإذا فهمت اللازم والملزوم وتحققت أن هناك ملازمة بينهما فلا بدّ من إجراء استثناء لتكتمل أجزاء القياس لينتج مطلوباً.

فالشرطيّة هي: إذا كانت الأجناس لا متناهيّة، فالله عالم بآحادها على التفصيل.

والاستثناء هو: لكن اللامتناهي لا تفصيل له حتى يصح أن يعلم على التفصيل. فانتفى علمه التفصيلي بها، **لا لأن الله تعالى لا يعلم التفاصيل والجزئيّات**، بل لأنّ المعلوم ههنا بحسب الفرض لا متناهٍ، واللامتناهي لا تفصيل له حتّى نقول الله عالم بتفصيله. فصار الإمام إلى القول بالاسترسال كما سيأتي.

وبهذا الاستثناء بان بطلان اللازم، وإذا بطل اللازم فالملزوم باطل مثله. والنتيجة أنّ الأجناس متناهية.[٢]

وتأكيدا لما سبق نقرر أنّ الإمام الجويني في هذا الكلام استند في هذا القياس إلى مقدّمة بديهيّة مفروغ منها عنده، وهو علم الله تعالى التفصيليّ بالآحاد والجزئيّات.

تقرير هذه المقدّمة أنّ كلّ ما كان له جزئيّات متمايز بعضها عن بعض فالله تعالى يعلمه علماً تفصيليّاً، لأنّ الله تعالى عالم بكلّ معلوم كليّاً كان أو جزئيّاً.

فكيف يقال بعد ذلك إن الإمام الجويني في هذا الكلام ينفي علم الله تعالى بالجزئيّات، ويقول بقول الفلاسفة؟

من ذلك تعلم أنّ حقيقة كلامه غير ما توهمه من ادّعى ذلك عليه من إنكار علم الله تعالى بالجزئيات ومتابعة الفلاسفة في هذا.

١ - خبر كان.
٢ - إذا النزاع في بيان الأجناس متناهية أم لا، وليس في علم بالله تعالى بجزئياتها وآحادها أم لا، فالإمام لا ينازع في ذلك، بل يكفر من قال بخلافه.

إنّ غاية ما ادعاه الإمام الجويني في هذه المسألة أنّ اللامتناهي لا تمايز بين أفراده ولا تفصيل له، وعليه فيستحيل أن يعلم على التفصيل، لأنّ ما يصح أن يعلم على التفصيل فلا بدّ أن يكون منحصراً متناهياً.

فإذا سلمنا للأمام الجويني أنّ ما يصحّ أن يعلم على التفصيل لا بدّ أن يكون منحصراً متمايزاً متناهياً، لأنّ ما لا يتناهى لا تفصيل له ولا تمايز بين أفراده، فيلزمنا أن نقول إن الله تعالى لا يتعلّق علمه بتفاصيل ما لا يتناهى، لئلا نثبت لله تعالى الجهل؛ لأنّ علمه لا بدّ أن يكون مطابقاً للأمر في نفسه.

وهذا القدر الذي يقرره الإمام الجويني لا يستلزم الطعن فيه، ولا التشنيع عليه والتمادي في ذلك إلى درجة عدّه من زمرة كفار الفلاسفة، والعياذ به. بل الظاهر أن هذا الإمام اجتهد ونظر، ونظره له وجه قويّ.

فالمسألة باختصار هي أن ما لا يتناهى هل هو في نفسه متميز بعضه عن بعض أوْ لا؟

فإن كان متميّزاً بالفعل وجب اعتقاد أن الله تعالى يعلمه على التفصيل. والإمام يقرر ذلك ولا يخالف فيه ويجعله واحدة من مقدّماته، وبذلك يردّ على من ادعى عليه القول بأنه ينفي علم الله تعالى التفصيليّ بالجزئيات، ويثبت له العلم بالكليّات فقط.

وإن لم يكن اللامتناهي متميّزاً بعضه عن بعض فإما أن يصحّ أن يعلم بالتفصيل أوْ لا يصحّ أن يعلم بالتفصيل.

واختيار الإمام هو أنه لا يجوز أن يعلم على التفصيل؛ كيلا يلزم الجهل له تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً، لأنّ الجهل هو العلم بالشيء على خلاف ما هو عليه، فإذا كان الشيء غير متميّز بعضه عن بعض في نفسه، وقلنا إنّ الله تعالى يعلمه متميّزاً بعضه عن بعض، فقد حكمنا بأنّ الله تعالى يعلم هذا الشيء على خلاف ما هو به.

هذا حاصل استدلال الإمام على عدم تعلّق علمه تعالى بتفاصيل ما لا نهاية له.

ولكن هل فعلا ما لا يتناهى لا تفصيل له؟ وهل يسلم للإمام الجويني بقوله هذا؟

إذا سلّمنا للإمام أنّ ما لا يتناهى لا تتميّز أفراده في نفسها، وأنّ ذلك شرط لعلمه التفصيلي بتلك الأفراد، فيجب أن نسلّم مقالته هذه

وإن لم نسلّم له ذلك، بأن قلنا إنّ ما لا يتناهى متميّز بعضه عن بعض، ويمكن أن تعلم أفراده على التفصيل، فإننا يجب أن نخالفه في مقالته هذه.

وقد قال السبكيّ مقولة في غاية التحقيق، وهي: أن الإمام يحتاج إلى دلالة على أن ما لا يتناهى لا تفصيل له ولا يتميز بعضه عن بعض حتى يسلم له مراده، ثمّ قال: وهو ممنوع، أيّ أنه يطلب الدليل على ذلك منه[1].

إذن لا مانع من القول بأن ما لا يتناهى لا تفصيل له، والدليل عليه قول أهل السنة: إنّ كمالات الله تعالى لا نهاية لها، وأنّ الله تعالى عالم بها علماً قديماً تفصيلياً، وكذلك أنّ كلّ ما سيقع في الوجود من أفعاله تعالى فهو مراد له، وكذلك أن ما سيقع في الوجود في القابل من نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار لا نهاية لأفراده بإجماع أهل السنّة، وهذه الأفعال ما دامت واقعة لا محالة فهي مرادة له تعالى؛ فلا بدّ أن تكون معلومة له بالتفصيل قديماً.

وهكذا فالمسألة دقيقة جدا وينبغي التروي فيها حتى نعلم هل يلزم من كلام الإمام نقص يجب أن ننزه المولى سبحانه عنه؟

أهل السنة كلهم متّفقون على أنّ من قال قولاً خالف فيه أمراً مجمعاً عليه عند أهل السنّة فهو مردود عليه، كائناً من كان، فلا عصمة لأحد بعد النبيّ صلى الله عليه وسلّم.

ولكن من اجتهد وكان لاجتهاده وجه، فإننا نعذره ولا نشنع عليه، بل نتخذ منه الموقف الشرعيّ الصحيح بحسب مقالته ودليله.

١ - وهذا مصطلح من مصطحات علم آداب البحث والمناظرة وهو المنع، وتعريفه طلب الدليل على إحدى مقدمات الخصم. راجع رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة ص٦٩٢ للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد.

فإن نظرنا في دليله ووجدناه خاطئاً لم نوافقه في قولته مع احترامنا لعلمه وقدره واجتهاده، سائلين الله تعالى أن يكتب له بذلك أجراً، وإن رأيناه مصيباً أخذنا بقوله، فهذا ابن رشد يقول بخصوص النظر في كتاب السابقين: (...فقد يجب علينا إن ألفينا لمن تقدمنا من الأمم السالفة نظرا فى الموجودات واعتباراً لها بحسب ما اقتضته شرائط البرهان أن ننظر فى الذى قالوه من ذلك، وما أثبتوه فى كتبهم، فما كان منها موافقا للحق قبلناه منهم وسررنا به وشكرناهم عليه، وما كان منها غير موافق للحق نبهنا عليه وحذرنا منه وعذرناهم...)[1].

هذا عن السابقين من غير أمة الإسلام فكيف بعلماء أمة الإسلام، وفي الحديث الصحيح عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»[2]

١ - فصل المقال فيما بين الحكمة و الشريعة من الاتصال لابن رشد، ت: أ.د/ محمد عمارة، ط٢: دار المعارف. ص٢٨.

٢ - صحيح البخاري (٩/ ١٠٨) ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

خاتمة

أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال العرض السابق لكلام الإمام الجويني حول قضية الاسترسال، وما توهمه شراح البرهان من قوله بعدم علم الله تعالى بالجزئيات، وأنه في ذلك متابع للفلاسفة:

أن إمام الحرمين الجويني هو أحد أهم أعلام أهل السنة والجماعة، وأنه لم يخرج عن قول أهل السنة والجماعة، وأن اجتهاده في هذه المسألة لم يكن في نزاع حول علم الله تعالى بالجزئيات أو عدمه، وإنما كان في تقرير مسألة أخرى وهي هل الأجناس المختلفة منحصرة أو لا، وأن هذه المسألة ذكرت عرضا في كتاب البرهان في أصول الفقه، ولم تذكر في الكتب الكلامية للإمام الجويني رغم كثرتها، والتي يصرح في جميعها بعلم الله تعالى بكل المعلومات على ما هي عليه في الواقع.

وقد بقي لنا مناقشة ما تبقّى من كلام الجويني رحمه الله، مع توجيهات السبكي له، ولنفهم هذا الكلام جيّداً قبل الحكم عليه، وهكذا يفعل أهل الحق والإنصاف[1].

وقد تبين لنا أن القول المنسوب إلى إمام الحرمين بأن علم الله تعالى لا يتعلق بتفاصيل ما لا ينتهي ليس مسلما به، لأنه رضي الله عنه لم ينازع فيه بل في مسألة أخرى كما أوضحنا آنفا.

فما نسب إلى إمام الحرمين من أنه يقول بعدم علم الله تعالى بالجزئيات ليس صحيحا، بل الثابت عن إمام الحرمين أن علم الله تعالى يتعلق بتفاصيل كل شيء، أي بالكليات والجزئيات، وقد صرح بذلك في كتبه.

و ما ذكره في كتاب البرهان فهو تأكيد لهذا الأمر ودليل عليه وليس مناقضاً له كما فهم منه، فإن الإمام ذكر المسألة في مقام التدليل على استحالة دخول ما لا يتناهى في حيز الوجود.

١ - هذه مشاركة كتبها الأستاذ بلال النجار على منتدى الأصلين بتاريخ ٢٧-٧-٢٠٠٤م. اقتبست منها بتصرف.

وبيانه أولا: أن إمام الحرمين علق (عدم تعلق علم الله بتفاصيل كل شيء) وربطه بأمر جعله مستحيلاً وهو (دخول ما لا ينتهي من الجواهر في حيز الوجود) فهو يقول باستحالة عدم تعلق علم الله بتفاصيل كل شيء لا مطلقا بل بناء على شرط مستحيل في نظره، وهو كون ما دخل في حيز الوجود غير متناهٍ، والمعلق على المستحيل مستحيل.

قلت: ونظير ذلك كما في قوله تعالى خطابا لنبيه صلى الله عليه وسلم: {لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [الزمر: ٦٥] فحبوط عمل النبي صلى الله عليه معلق على مستحيل وهو ثبوت شركه حاشاه صلى الله عليه وآله وسلم، والمعلق على المستحيل مستحيل، فهو مستحيل، فكذلك لا يصح أن يقال بأن إمام الحرمين يقول بعدم تعلق علم الله بتفاصيل كل شيء ولا بجوازه هكذا مطلقا بل هو يقول بعدم تعلق علم الله تعالى بتفاصيل ما لا تفصيل له.

وثانيا: بطريقة القياس العقلي بمقدمتين ونتيجة، فالمقدمة الأولى: (عدم تعلق علم الله بتفاصيل كل شيء متوقف على كون الموجودات -أي الداخلة في الوجود- غير منحصرة-أي لا تتناهى-)

والمقدمة الثانية: (كون الموجودات -أي الداخلة في الوجود- غير منحصرة-أي لا تتناهى- هو أمر مستحيل)

وهاتان المقدمتان مأخوذتان من كلامه في (البرهان)، و النتيجة الواضحة لهاتين المقدمتين بعد حذف الحد الأوسط (أي الكلام المكرر في المقدمتين) هي: أن عدم تعلق علم الله بتفاصيل كل شيء هو أمر مستحيل، أي أنه يجب عقلا أن يتعلق علم الله تعالى بتفاصيل كل شيء.

ولم يصرح الإمام السبكي- رحمه الله تعالى- بهذا الدليل بتلك الصورة وإن فهم ذلك من كلامه ضمنا.

أما ما ذكره بعض الأخوة هنا من نعيم الجنة الذي لا يتناهى، فلا يتناوله كلام الإمام الجويني كما يظن من ذكره؛ فإن ما لا يتناهى الذي ذكره الإمام هو ما دخل في حيز الوجود، وهو أمر مستحيل قطعاً كما قرره الإمام.

أما نعيم الجنة وعذاب النار غير المتناهيين، فليس معنى عدم تناهيهما أن ما لا يتناهى موجود بالفعل ومحقق حصوله، بل بمعنى أنه ما من نعيم موجود محقق إلا وبعده نعيم مقدر سيوجد وهكذا إلى ما لا يتناهى، وكذلك عذاب النار.

وهذا الذي لا يتناهى من النعيم والعذاب حق عند أهل السنة والجماعة وهو اعتقادهم[1].

أما الآخر الذي حكم باستحالته الإمام (وهو الحق) فهو دخول ما لا يتناهى في حيز الوجود، بمعنى أنه ما من موجود إلا وبعده موجود محقق، وقبله موجود محقق، وهكذا تكون الموجودات الآن -مثلاً- غير متناهية.

فالفرق بينهما ببساطة أن أحدهما (مقدر سيوجد) والآخر (موجود محقق) فالإمام تكلم عن الحالة الثانية لا الأولى فحكم عليها بالاستحالة قطعاً،

أما نعيم الجنة وعذاب النار فإنهما غير متناهيين قطعاً كما هي عقيدة أهل السنة والجماعة.

وأخيراً فإن إمام الحرمين -رحمه الله تعالى- صرح بأن علم الله تعالى شامل لكل شيء بتفاصيله التي لا تنتهي فيما لا يزال ليس في كتابه الشامل أو النظامية أو غيرهما فحسب بل في كتابه البرهان ذاته فإنه قال في كتاب البرهان في باب النسخ(فإن الرب تعالى كان عالما في أزله تفاصيل ما يقع فيما لا يزال)

١ - الحق أن ما لا يتناهي بالنسبة للعلم الحادث غير ممكن تصور دخوله كله حيز الوجود بالفعل؛ لأن التصور الحادث متناهي، والمتناهي لا يدرك اللا متناهي تفصيلا، وإنما يدركه إجمالا، وذلك كما في إيماننا بكمالات الله تعالى فهي لا متناهية، ونحن نؤمن بها إجمالا، أما تفصيلا، فهي وإن كانت معلومة لله تعالى تفصيلا، فليست كذلك لنا، وذلك لأن علم الله لا محدود، ولا كذلك علمنا.

فقوله (فيما لا يزال) هو معنى (ما لا يتناهى) كنعيم الجنة وعذاب النار[1].

فقوله هنا هو نتيجة تلك المقدمتين اللتين ذكرناهما سابقاً.

ومن أهم التوصيات:

استمرار البحوث الكاشفة عن حقيقة اعتقاد أئمة أهل السنة، ورد الشبهات عنها، وتبرئة ساحات أئمة المسلمين وعلمائهم لا سيما المشهود لهم بالعلم والديانة، ومناقشة أوهام من يخوض فيهم وبيان مواطن الوهم فيها حتى لا تسري تلك الروح إلى غيرهم من عوام الأمة، فيطعنون في رموزها وأعلامها بما هم منه براء.

هذا وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين.

١ - انظر البرهان في أصول الفقه (٢/ ٢٥١).

قائمة بأهم مصادر ومراجع البحث

١. أبكار الأفكار في أصول الدين، ت: أ. د. أحمد محمد المهدي، ط: دار الكتب والآثار القومية بالقاهرة
٢. آداب البحث والمناظرة. محمد الأمين الشنقيطي. تحقيق سعود بن عبد العزيز العريفي، ط: دار عالم الفوائد.
٣. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني، ت: أ.د/ محمد يوسف موسى. ط: مكتبة الخانجي.
٤. إيضاح المحصول من برهان الأصول. ت: أ.د/ عمار الطالبي. ط: دار الغرب الإسلامي
٥. البرهان في أصول الفقه، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٦. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ
٧. التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، تأليف الإمام علي بن إسماعيل الأبياري المتوفى سنة ٦١٨هـ ، دراسة وتحقيق د. علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري. ط: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. قطر.
٨. التلخيص في أصول الفقه لإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ) المحقق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت
٩. حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد للإمام اللقاني ت: أ.د/ علي جمعة، ط: دار السلام.
١٠. الخريدة البهية وشرحها للدردير بتحقيق الأستاذ الدكتور جمال فاروق ط: دار كشيدة.
١١. ديوان الإسلام، المؤلف: شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (المتوفى: ١١٦٧هـ) المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

١٢. رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة. للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد.
١٣. سير أعلام النبلاء، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
١٤. الشامل في أصول الدين، للجويني ت: أ.د/ علي سامي النشار، ط: منشأة المعارف بالاسكندرية.
١٥. شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني، ط: دار المعارف النعمانية - باكستان١ - صحيح شرح العقيدة الطحاوية للشيخ حسن السقاف، ط: دار الإمام الرواس، بيروت، لبنان.
١٦. شرح المواقف في علم الكلام للسيد الشريف الجرجاني، ط: دار البصائر
١٧. صحيح البخاري. ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
١٨. طبقات الأولياء، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ) بتحقيق: نور الدين شريبه من علماء الأزهر، الناشر: مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
١٩. طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
٢٠. طبقات الشافعيين، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب. الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٢١. العقيدة النظامية للإمام الجويني، ت: محمد زاهد الكوثري. ط: المكتبة الأزهرية للتراث.
٢٢. العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال

٢٣. غياث الأمم في التياث الظلم لإمام الحرمين الجويني تحقيق أ.د/ عبد العظيم الديب، ط: دار المنهاج.
٢٤. فصل المقال فيما بين الحكمة و الشريعة من الاتصال لابن رشد، ت: أ.د/ محمد عمارة، ط٢: دار المعارف.
٢٥. المحيط في اللغة ، المؤلف: كافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد، المحقق: محمد حسن آل ياسين، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٢٦. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) الناشر: المكتبة العلمية - بيروت
٢٧. منتدى الأصلين على شبكة الأنترنت، مشاركة كتبها الأستاذ بلال النجار بتاريخ ٢٧-٧-٢٠٠٤م
٢٨. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
٢٩. المواقف في علم الكلام للإيجي، ط: عالم الكتب. بيروت. مكتبة المتنبي القاهرة. مكتبة سعد الدين دمشق.
٣٠. نهاية المطلب في دراية المذهب للإمام الجويني، الذي خطَّه بيده محقِّق الكتاب وصانع فهارسه العلامة أ.د/ عبد العظيم الدِّيب ، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٣١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ) المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت

الفهرس

ملخص البحث
مقدمة
تمهيد شرح مفردات عنوان البحث
أولا: معنى الاسترسال.
ثانيا: المقصود بالعلم الإلهي
ثالثا: الإمام الجويني حياته وترجمته.
الفصل الأول: بيان الأمور التي أثارها الإمام الذهبي في حديثه عن إمام الحرمين الجويني
أولا: ما ذكره الذهبي من الثناء عليه
ثانيا: ما ذكره الإمام الذهبي من رجوع الإمام الجويني عن علم الكلام
ثالثا: قدح الإمام الذهبي في علم الإمام الجويني بالحديث سندا ومتنا.
رابعا: قدح الإمام الذهبي في عقيدة الإمام الجويني
الفصل الثاني: عرض مسألة الاسترسال كما ذكرها الإمام الجويني وشراح البرهان.
أولا: كلام الجويني
ثانيا: موقف شراح البرهان من كلامه عن الاسترسال
١- كلام المازري
٢- كلام الأبياري
الفصل الثالث: نقد أقوال الجويني وشراح البرهان في مسألة الاسترسال
تلخيص جواب السبكي عن مسألة الاسترسال الواقعة في كتاب البرهان...
أولا: معارضة دليل المازري بإقامة الدليل على خلاف دعواه
رفع الإشكال عن كلام الإمام في البرهان
ثانيا: تحليل عبارات الإمام.
١- بيان مقصود الإمام بهذا الكلام
٢- الاستدلال على تناهي الأجناس وانحصارها من كلام الإمام.
٣- صياغة الدليل على شكل قياس استثنائي اتصالي.
خاتمة
قائمة بأهم مصادر ومراجع البحث
فهرس المحتويات